Dr. Eng.
Nader Riad

مذكـــرة
بخصـــوص
المواصفات القياسية وتأثيرها على الصناعات الهندسية

تتضمن هذه المذكرة العناصر الآتية

١. المواصفات القياسية كأداة لتطوير الصناعات الهندسية المصرية .
٢. المواصفات القياسية كأداة لحماية الصناعة المصرية من الإغراق الخارجي .
٣. المواصفات القياسية كأداة لاقتحام مجالات التصدير .
٤. تفعيل أداء المواصفات القياسية لدورها .

أولاً : المواصفات القياسية كأداة لتطوير الصناعات الهندسية :

تشـــهد الســـاحة العالمية تنافساً حاداً فى المجال الصناعي عموماً ، وفى مجال الصناعات الهندسية بصـــفة خاصة، ويجرى ذلك – بصورة متسارعة ــ في مجالات البحوث والتطوير بغرض إدخال تقنيات وخامات ووسائل إنتاج جديدة فى الصناعة توفر لها القدرة التنافسيه .

لـــــذا يلزم أن تتطور المواصفات القياسية المصرية لتواكب التطوير العالمى ، بحيث تتلاءم مع التطورات المتلاحقة وتسمح باستيعابها ومسايرتها بما لا يفقد المنتج المصري قدرته التنافسية المأمولة .

ليـــس ذلـــك فقط ، ولكن تطوير المواصفات القياسية بهذا الشكل يدفع الصناعات الهندسية المصـــرية إلى تطوير نفسها بما يتفق مع أنماط الإنتاج العالمية المتقدمة ، لكى يكون لها مكاناً على الساحة العالمية . وقد يلقى هذا الاتجاه مقاومة من قلة من الصناع ، إما نتيجة للاستكانة لأنماط وأساليب الإنتاج القائمة التي اعتادوا عليها أوتجنباً لمشقة التطوير ، أو خشيه التكلفة التمويلية المترتبة على ذلك . إلا أن هذا المنحى كفيل بان يعوق وصول الصناعة المصرية للمكانة التى ترجوها على المستوى العالمى .

ولقد ازدادت أهمية المواصفات القياسية كأداة حاكمه لتطوير الصناعة فى ظل سياسة الخصخصة وتحرير الاقتصاد والتى يتعذر فى ظلها إخضاع الصناعة لسياسة لا تمر من بوابة استيفاء مواصفات ذات مستوي بغرض بناء القدرة التنافسية ، وبالتالى أصبحت المواصفات القياسية هى الأداة الحاكمة الوحيدة التى تمتلكها الدولة لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء وعدم التخلف عن المستويات المقبولة عالمياً .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

المواصفات القياسية كأداة لحماية الصناعة المصرية من الإغراق الخارجي :

يوجـــد ظـــن شـــائع أنه يتحتم إن تتطابق المواصفات القياسية المصرية مع مواصفات الأيزو للمنـــتجات . ورغـــم أن هـــذا الزعم لا أساس له إلا أنه قد ساد إلى حد أن عبر عن نفسه فى بعض الحالات فى صورة ترجمة حرفية لمواصفات الأيزو حتى لو احتوت على ما لا يتلاءم مع ظروفنا .

والواقع أن وجود المواصفات القومية هو مبدأ معترف به على المستوى العالمى ولا يتعارض على الإطلاق مع اتفاقيات تحرير التجارة واتفاقيات الشراكة . ولا يوجد توحيد كامل لمواصفات السلع الهندســـية عـــلى المستوى العالمى . وما زالت توجد حتى الآن مواصفات قومية مختلفة أمريكية ويابانية وأوربية ... ألخ . قد تتفق مع بعضها البعض فى أشياء وتختلف فى أشياء أخرى .

وحـــتى عـــلى مستوى المواصفات الأوربية لا يوجد توحيد كامل ومازالت هناك مساحات للاختلاف . وما زالت الدول الأوربية تحتفظ لنفسها بقدر من الاستقلال عن المواصفات الموحدة خاصة فى الأمـــور التى تعتبرها جوهرية وبرزت أوجه الاختلاف في تحديد كل دوله أوروبية لما يميزها فظهرت المواصفات لتحمل هذا التباين **DIN/EN – BS/EN – NF/EN** .

ومواصفات الأيزو للمنتجات فى حقيقتها مواصفات توفيقية وإرشادية وتمثل الحد الأدنى لما يجـــب أن تكـــون عليه المواصفات القومية ، وتستخدم أساساً كوسيلة إرشادية تستعين بها الدول التى ليســـت لديهـــا خـــبرة فـــنية كافية لإعداد مواصفاتها القومية . لكن الدول المتقدمة مازالت تستخدم المواصـــفات القوميـــة كـــأداة حمائية من خلال فرض شروط ومستويات تختلف عن تلك التى توردها مواصفات الأيزو ، وتنحو غالباً نحو التشدد .

أيضـــاً يجـــب أن يوضع فى الاعتبار فى إعداد المواصفات القياسية المصرية الظروف المناخية والعوامل البيئية وأنماط الاستخدام المحلية ، والتى غالباً ما تغيب عن حسبان الأيزو والمواصفات الأجنبية الأخرى .

ولذا فان مبدأ الأخذ الحرفى بمواصفات الأيزو يؤدى إلى فتح السوق المصرية أمام الواردات الأجنـــبية في مســـتوياتها المـــتدنية سعراً وجودةً دون رادع لما تتسم به تلك المنتجات من إغراق هدام للمنـــتجات المصـــرية ، وكذلك أمام المنتجات التى لا تتفق مع الظروف البيئية المصرية ، ويسبغ على المورد الأجنبى رعاية لا تتمتع بمثلها الصناعة المصرية فى أسواق التصدير الخارجية .

ثالثاً : المواصفات القياسية كأداة لاقتحام مجالات التصدير :

مـــن المؤكد إن اشتهار إحدى بمنظومات المواصفات العالمية بالحرص على مستويات الجودة الرفيعة والصرامة فى تطبيقها يفتح الباب واسعاً أمام منتجات بلادها فى كل العالم . بل أن خير إعلان

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

عـــن سلعة ما هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفة عالمية معينة مثل **DIN** الألمانية أو **BS** البريطانية أو **ASTM** الأمريكية .

ولـــذا فـــان الوصـــول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنـــتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة . والمفتاح السحرى لأسواق التصدير المأمولة هو أن تصبح **ESS** رمزاً من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى .

أيضـــاً يلزم عند تطوير المواصفات القياسية المصرية أن تراعى أيضاً الظروف البيئية لأسواق التصدير المحتملة ، لكى تكون المطابقة للمواصفات المصرية جواز مرور إلى هذه الأسواق .

وعـــلى سبيل المثال فإن مواصفات الأيزو للمنتجات غير كافيه لفتح الاستيراد أمام الدول الأوروبيـــة والأمـــريكية الـــتي تتمســـك بمواصفاتها القومية ولا تأخذ بمواصفات الأيزو للمنتجات في مستورداتها .

رابعاً : تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها :

تهـــدف التوصـــيات التالية إلى تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها كأداة لازمه لـــتطوير الصناعة المصرية من جهة ، وحاكمه لوسائل حمايتها من الإغراق الخارجي من جهة أخرى ، وأيضاً كأداة للتأهيل للتعامل مع أسواق التصدير .

١. إثـــراء لجان وضع المواصفات القياسية بالخبرات العلمية والعملية ، وتحديث معايير ومواصفات أعضاء اللجان القومية ، ومنحهم البدل المناسب .
٢. اســـتكمال المواصفات القياسية المصرية للسلع والمنتجات الأساسية ووضع مواصفات السلع الـــتى لم يتم وضع مواصفات قياسية لها ، مع إعطاء أهمية خاصة لمواصفات الخامات والمنتجات نصف المصنعة والصناعات المغذية .
٣. تحديث المواصفات القياسية المصرية ، خاصة ما تم مرور فترة زمنية طويلة على إصداره .
٤. الـــتوجيه بتجـــنب الـــترجمة الحرفية لمواصفة عالمية بعينها ، والتأكيد على أن وضع وتحديث المواصفات القياسية المصرية يجب أن يراعى مبدأ التجانس **Harmonization** مع المواصفات العالميـــة بصـــفة عامة مع الاحتفاظ بحق الاختلاف معها أو إدراج بنود لا تتطابق معها تماماً ، حيثما تكون لذلك ضرورة لها ما يبررها فى الواقع المصرى .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

٥. تفعيـــل التطـــبيق الفعلى الجاد للمواصفات القياسية من خلال تنسيق أنشطة التعاون بين كافة الجهات المعنية مثل وزارة التموين (مكافحة الغش التجارى) ، ومصلحة الرقابة الصناعية وهيئة التوحيد القياسى ، ومصلحة الكيمياء ، وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

٦. دعم معامل هيئة التوحيد القياسى ، وتوفير معدات الاختبار .

٧. إعـــادة النظر فى نظام منح التراخيص الصناعية وتجديدها تلقائيا دون النظر في مدي استيفائها للاشتراطات الصناعية الضرورية ومطابقة المواصفات القياسية الملزمة بما يحقق التوازن المطلوب بـــين تســـهيل الإجراءات من جهة وبين توافر الحد الأدنى من الإمكانات البشرية والمادية التى تضمن تحقيق المستوى المقبول من الجودة من جهة أخرى .

٨. تطوير العمل بنظام اعتماد النماذج الأساسية للأجهزة والمنتجات الهندسية بحيث يشمل :

أ. مراجعة واعتماد مراجعة واعتماد التصميمات ورسومات التشغيل الهندسية .

ب. مراجعة واعتماد الخامات ومستلزمات التصنيع .

ج. مراجعة نظم وإمكانات توكيد الجودة .

د. مراجعة واعتماد عينات تامة الصنع بصورة دورية .

هـــ. إنشاء نظام القيد بالسجلات (Listing) للصناع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية بحيث يتاح هذا السجل بعد تجديده سنوياً لكافه الجهات للاسترشاد به .

٩. العمل على توجيه الجهات الحكومية وقطاع الأعمال العام وكافة جهات إدارة المال العام بقصر مشترياتها الحكومية علي السلع والمنتجات المطابقة للمواصفات القياسية المصرية .

١٠. تشـــديد العقوبات القانونية على مخالفات عدم المطابقة وعلى حالات الغش أو الاعتداء على علامات المطابقة والجودة التى تمنحها هيئة التوحيد القياسى – وتوفير الحماية للملكية الفكرية بكافه تطبيقاتها .

دكتور مهندس/ نادر رياض

رئيس شعبة أوعية الضغط

عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة